سعر برميل النفط الكويتي ينخفض إلى 64.51 دولار

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 34 سنتا في تداولات أول امس الجمعة ليبلغ 51ر64 دولار مقابل 85ر64 دولار للبرميل في تداولات الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الاسواق العالمية ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت أول امس سبعة سنتات ليتحدد سعر التسوية عند 46ر63 دولار للبرميل وأغلق الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط عند 20ر56 دولار للبرميل بزيادة 18 سنتا.

التقرير أكد استمرار ضعف الأداء الاقتصادي ما لم تحدث إصلاحات جوهرية

«الشال»: نصيب الفرد من الناتج المحلي حقق نمواً ضعيفاً خلال «7» سنوات

قال تقرير الشال الأسبوعي عن التصنيف الإئتماني السيادي – «ستاندرد آند بورز»، لقد حافظت الكويت على تصنيفها الإئتماني الجيد في التقرير الصادر عن وكالة «ستاندرد آند بورز» بتاريخ 19 يوليو الجاري، وإستمر تصنيفها عند (AA) مع نظرة مستقبلية مستقرة، وذلك أمر طيب. ذلك التصنيف الجيد نافع لأنه يخفض تكاليف الإقتراض لو لجأت الدولة إلى الإقتراض لتغطية نفقاتها وهو أمر محظور حتى الآن بسبب عجز الحكومة عن ترشيد نفقاتها ووقف فسادها، ولكنه يظل مفيداً أيضاً لدوره في خفض تكاليف الإقتراض لمؤسسات القطاع الخاص لو أرادت اللجوء إلى السوق العالمي لتمويلها.

المدى الزمني لذلك التصنيف هو نهاية عام 2022، والوكالة حددت شروط رفع التصنيف أو خفضه، والقرار في الحالتين يتأثر بتطورات سوق النفط والأحداث الجيوسياسية وهي متغيرات يصعب التأثير فيها، ويرتبط بسياسات إصلاح داخلية تعتقد الوكالة بضعف إحتمالات تحققها. والركيزة الأساس في جودة التصنيف الإئتماني هو طمأنة المقرض أو المتعامل مالياً أو تجارياً مع الكويت بأن لديها مدخرات تعادل 400% حجم إقتصادها، وقد تبلغ 430% ذلك الحجم بحلول نهاية عام 2019، وبالتالي لا خوف على المدى القصير من إحتمال عجزها عن مواجهة إلتزاماتها.

ونحن نعتقد بأنه تقرير متوازن ومحترف، فهو يخاطب عملائه وهو المتعاملين إئتمانياً أو تجارياً مع الكويت، ويذكر بأن الكويت من الناحية المالية ولفترة تراوح ما بين سنتين إلى ثلاث سنوات، قادرة على الإيفاء بإلتزاماتها. وعنصر التوازن في التقرير هو، أنه يعرض لوضع وأداء البلد الاقتصادي بصورة مختلفة تماماً عن وضعها المالي، والأداء الاقتصادي الضعيف دائم ما لم تحدث له إصلاحات جوهرية، بينما الوضع المالي مؤقت ومرتبط بمتغيرات لا يمكن التأثير في معظمها.

في الجانب الاقتصادي، وكل الأرقام والتعليقات منقولة حرفياً من تقرير الوكالة، يذكر بأن المتوسط الحسابي البسيط للنمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للسنوات 2013–2019 لم يتعدى 0.61%، أي أقل من 1%، أو أدنى كثيراً من معدل النمو السكاني. وبسبب النمو الضعيف حقق نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسنوات السبع المذكورة نمواً سالباً متصلاً راوح بين 0.5%– سنوياً في أدناه و2.9%– في أعلاه. وذكر التقرير بأن حجم الناتج المحلي الإجمالي الإسمي انخفض من 174 مليار دولار أمريكي في عام 2013، إلى 136 مليار دولار أمريكي في عام 2019، وأن نصيب الفرد الإسمي منه انخفض من معدل 43.9 ألف دولار أمريكي في عام 2013، إلى معدل 28.8 ألف دولار أمريكي في عام 2019. والتقرير يذكر بأن إعتماد الكويت على النفط ظل كما هو، فصادرات النفط تحقق 90% من حصيلة الصادرات، و90% من النفقات العامة يمولها إيرادات النفط، أي أن الإصلاح المالي والاقتصادي لازال مجرد سراب.

ونحن نود إعادة التذكير بأن هناك خطورة في الخلط ما بين ما هو مالي مؤقت، وسلامة وإستدامة الاقتصاد، والخطورة مصدرها يأتي من إحتمال قيام بعض المسئولين بتسويق التقرير على أنه شهادة بسلامة الأداء الاقتصادي. ذلك الخلط، قد يعطي فسحة لمزيد من توسع السياسة المالية، ويعطل جهود الإصلاح، ويتسامح من الإستمرار في هدر وفساد إستخدامات الموارد المالية، ومعها تقويض فرص الإصلاح الاقتصادي.

بفارق 39.7 بالمئة لصالح أجور الرجال

1272 دينار معدل الأجر الشهري للإناث في القطاع الحكومي

بخصوص أعداد العمالة والأجور وقطاع العمل 2018 ، ورد في تقرير الشال : تشير آخر الإحصاءات الصادرة من الإدارة المركزية للإحصاء عن عدد العمالة في دولة الكويت كما في نهاية عام 2018 مصنفة وفقاً للعدد والجنس والجنسية والأجور والأعمار.. الخ، أن حجمها بلغ نحو 2.104 مليون عامل من غير احتساب عدد العمالة المنزلية (2.034 مليون عامل في نهاية عام 2017). وعند إضافة العمالة المنزلية وما في حكمها –القطاع العائلي– البالغة نحو 707 ألف عامل، يصبح المجموع نحو 2.811 مليون عامل (2.712 مليون عامل في نهاية عام 2017)، وتبلغ نسبة العمالة المنزلية نحو 25.1% من إجمالي العمالة في الكويت كما في نهاية عام 2018 (25% من إجمالي العمالة في نهاية عام 2017).

وبلغ معدل الأجر الشهري للذكور من العمالة الكويتية في القطاع الحكومي نحو 1778 دينار كويتي (1769 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، وبلغ ذلك المعدل للإناث الكويتيات نحو 1272 دينار كويتي (1265 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، بفارق بحدود 39.7% لصالح أجور الرجال. وبلغ معدل الراتب الشهري للذكور غير الكويتيين في القطاع الحكومي نحو 724 دينار كويتي (710 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، وبلغ للإناث غير الكويتيات نحو 664 دينار كويتي (656 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، بفارق لصالح الذكور بحدود 8.9%، أي أن الفارق بين الجنسين أكثر عدالة في حالة غير الكويتيين. ويبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين من الجنسين في القطاع الحكومي نحو 1482 دينار كويتي (1478 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، ويبلغ نفس المعدل لغير الكويتيين نحو 695 دينار كويتي (684 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، بفارق بين المعدلين بحدود 113.3% لصالح الكويتيين.

ويبلغ معدل الأجر الشهري للذكور الكويتيين في القطاع الخاص نحو 1411 دينار كويتي (1387 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، أي أدنى بنحو 20.6% من معدل أجر الذكور في القطاع الحكومي، ويبلغ ذلك المعدل للإناث الكويتيات في القطاع الخاص نحو 861 دينار كويتي (835 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، أي أدنى بنحو 32.3% من معدل زميلاتهم في القطاع الحكومي، ولا شك أن مخصصات دعم العمالة المواطنة تؤدي إلى ردم تلك الفروق. ويبلغ معدل الأجر الشهري للذكور غير الكويتيين في القطاع الخاص نحو 269 دينار كويتي (261 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، أي نحو 37.2% من مستوى زملائهم في القطاع الحكومي، ويبلغ معدل الأجر الشهري للإناث غير الكويتيات في القطاع الخاص نحو 386 دينار كويتي (375 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، وهو أعلى من معدل أجر الذكور غير الكويتيين في القطاع الخاص بنحو 43.3% ولكنه أدنى من معدل زميلاتهم في القطاع الحكومي بنحو 41.9%.

وفي حال دمج القطاعين الحكومي والخاص، يبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين الذكور نحو 1697 دينار كويتي (1684 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، وللإناث الكويتيات نحو 1202 دينار كويتي (1189 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، ويتسع الفارق لصالح الذكور إلى 41.2%. ويبلغ معدل الأجر الشهري للذكور غير الكويتيين 281 دينار كويتي (274 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، ويبلغ للإناث غير الكويتيات نحو 449 دينار كويتي (442 دينار كويتي في نهاية عام 2017) ويصبح الفارق لصالح الإناث نحو 59.4%. ويبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين ذكوراً وإناثاً في القطاعين نحو 1415 دينار كويتي (1405 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، ويبلغ لغير الكويتيين نحو 298 دينار كويتي (291 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، ولابد من إعادة التذكير بأن كل هذه الأرقام لا تشمل العمالة المنزلية التي سوف تترك أثر كبير للأدنى على معدلات أجور غير الكويتيين لو أخذت في الإعتبار، كما أنها لا تشمل أثر مخصصات دعم العمالة للكويتيين العاملين في القطاع الخاص.

وبلغ عدد العمالة الكويتية في القطاع الحكومي وفقاً لنفس المصدر نحو 308 ألف عامل (294 ألف عامل في نهاية عام 2017) –بينما يبلغ عددها نحو 335 ألف عامل وفق بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية–، ويبلغ عددهم في القطاع الخاص نحو 73 ألف عامل (71 ألف عامل في نهاية عام 2017) أي أنها عمالة موزعة إلى نحو 80.8% عمالة حكومية و19.2% عمالة قطاع خاص. وتبلغ نسبة الكويتيين العاملين في القطاع الحكومي من حملة الشهادات الجامعية نحو 40.7%، إضافة إلى نحو 4.4% من حملة الشهادات ما فوق الجامعية، ونحو 15% لمن يحملون شهادات فوق الثانوية ودون الجامعية، ونحو 21.8% لحملة الشهادات الثانوية أو ما يعادلها، أي أن نحو 81.8% من موظفي القطاع الحكومي من حملة الشهادات ما بين الثانوية وحتى الدكتوراة، ورغم ذلك، ظلت إنتاجية القطاع الحكومي ضعيفة، إما بسبب بيئة العمل المزدحمة وغير المنظمة، أو بسبب ضعف المستوى التعليمي، أو بسبب الإنفصال ما بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، أو حتى بسبب إنتشار شهاداته المضروبة.

ثلث إجمالي العمالة الوافدة في الكويت «منزلية»

ذكر تقرير الشال الاسبوعي فيما يخص العمالة–ب: العمالة المنزلية أو القطاع العائلي 2018 : نحو ثلث إجمالي العمالة الوافدة في الكويت عمالة منزلية، بلغ عددها كما في نهاية عام 2018 وفق جداول الإدارة المركزية للإحصاء نحو 707 ألف عامل (678 ألف عامل في نهاية عام 2017)، وموزعة مناصفة تقريباً ما بين الذكور البالغ عددهم نحو 352 ألف عامل، والإناث البالغ عددهم نحو 355 ألف عاملة. يتصدر عمالة الذكور القادمون من الهند بنحو 234 ألف عامل (224 ألف عامل في نهاية عام 2017)، بينما تتصدر الفلبين عمالة الإناث بنحو 139 ألف عاملة (162 ألف عاملة في نهاية عام 2017) أي أنها إلى انخفاض ربما بسبب الأزمة مع الفلبين، وتتصدر الهند أرقام العمالة المنزلية من الجنسين بنسبة 45.7% من إجمالي العمالة المنزلية، تليها الفلبين بنسبة 19.8% من الإجمالي. وبشكل عام، تستحوذ أربع جنسيات هي الهند، الفلبين، بنغلاديش وسيريلانكا على نحو 91.3% من إجمالي عدد العمالة المنزلية من أصل 10 جنسيات، بينما تحتل الجنسيات الست الأخرى لأعلاها 3.5% وأدناها 0.3% أو أقل، ولا تدخل العمالة الباكستانية ضمن تلك الفئة في قائمة الدول العشر بسبب القيود المفروضة عليها. بينما ضمن الدول العشر المصدرة للعمالة المنزلية 4 دول أفريقية، تتصدرها أثيوبيا بنصيب 3.5% من جملة تلك العمالة، ثم ساحل العاج ومدغشقر بنسبة 0.6% لكل منهما، ثم الكاميرون بنسبة 0.3%.

ولو قمنا بدمج أرقام العمالة المنزلية بفئات العمالة الوافدة الأخرى وفقاً لجنسياتها، سوف يبلغ عدد العمالة الإجمالي من الجنسية الهندية نحو 906 ألف عامل (858 ألف عامل في نهاية عام 2017)، أي ما نسبته 32.2% من جملة العمالة شاملاً العمالة الكويتية، ونحو 37.3% من جملة العمالة الوافدة أي تحتل الصدارة في الحالتين. تليها في الترتيب الثاني العمالة من الجنسية المصرية، وبإجمالي عمالة بنحو 493 ألف عامل (466 ألف عامل في نهاية عام 2017)، وبنسبة 17.5% من إجمالي العمالة ونحو 20.3% من إجمالي العمالة الوافدة. يليهما في الترتيب الثالث العمالة الكويتية بنحو 381 ألف عامل (366 ألف عامل في نهاية عام 2017) وبنسبة 13.5% من إجمالي العمالة، وقد ترتفع تلك النسبة إذا كانت أرقامها في الجداول تشمل العسكريين. وتأتي بنغلاديش في المرتبة الرابعة بإجمالي عمالة بحدود 270 ألف عامل (253 ألف عامل في نهاية عام 2017)، أو ما نسبته 9.6% من إجمالي العمالة ونحو 11.1% من إجمالي العمالة الوافدة. وتحتل الفلبين بلد الأزمة الأخيرة المرتبة الخامسة بإجمالي عمالة بحدود 217 ألف عامل (243 ألف عامل في نهاية عام 2017) وبنسبة 7.7% من إجمالي العمالة، وبنحو 8.9% من إجمالي العمالة الوافدة.

ضمن مساع لاستفادة المستحقين ومواجهة السوق السوداء

125 مليون دينار قيمة دعم الدولة للمواطنين في سلة المواد الإنشائية

فعلت وزارة التجارة والصناعة الكويتية مطلع شهر يوليو الجاري القرار المنظم لصرف دعم المواد الإنشائية الموجه إلى المواطنين الذين يشيدون منازلهم الجديدة بغية ضمان إيصال الدعم إلى مستحقيه ومواجهة أي محاولة لخلق سوق سوداء في مجال مواد البناء.

وبحسب أرقام وزارة (التجارة) فقد بلغ حجم الدعم الذي قدمته الدولة للمواطنين في سلة المواد الإنشائية خلال العام الماضي 125 مليون دينار كويتي (نحو 412ر5 مليون دولار أمريكي) ما يؤكد ضرورة مراقبة الأسواق للتأكد من وصول الدعم إلى مستحقيه.

وفي هذا الصدد التقت وكالة الأنباء الكويتية (كونا) أمس السبت مسؤولين ومواطنين للتعرف إلى آرائهم حول مدى فاعلية الجهود الحكومية في إيصال دعم المواد الإنشائية إلى مستحقيه من جهة وعدم سوء استخدام المواد المشمولة به في غير الغرض المخصص لها بشكل مباشر –أي بيعها أو استبدالها– من جهة أخرى.

وقال رئيس قسم السلع والمواد المدعومة في وزارة (التجارة) صلاح الرشيدي ل(كونا) إن الدولة تقدم الدعم للمواطن على المواد الأساسية اللازمة لبناء القسيمة السكنية المخصصة له بما لا يتجاوز 30 ألف دينار كويتي (نحو 100 ألف دولار أمريكي) بما يغطي احتياجاته مؤكدا الحرص على المتابعة الأسبوعية للأسعار في السوق المحلية.

وأضاف الرشيدي أن القرار الوزاري رقم 232 لسنة 2018 الذي دخل حيز التنفيذ مطلع الشهر الجاري قضى بزيادة خيارات المواد الإنشائية المدعومة أمام المواطنين إذ لم تعد مقتصرة على الطابوق الجيري (قوالب البناء) والأصباغ (التكسية الخارجية) فقط.

وأوضح أن من شأن القرار المشار إليه منع ظهور سوق ثانوية للمواد الإنشائية المدعومة التي قد تنشأ عن استغناء أو بيع المواطن بعضها إما لعدم رغبته في استخدامها في تشييد منزله أو للاستعاضة عنها بأنواع أخرى غير مدرجة ضمن القائمة المدعومة وشراء بدائل عنها بقيمتها المالية.

وذكر أن (التجارة) حددت أربعة شروط لصرف مواد البناء المدعومة على (قانون الرعاية السكنية) وهي أن يكون صاحب العلاقة قد حصل على قرض من بنك الائتمان الكويتي وأن يكون قد استصدر رخصة بناء من بلدية الكويت فضلا عن تقدمه بصورة عن هويته الشخصية وهوية وكيله والتوكيل الرسمي إن وجد.

وبين أن الشروط المشار إليها نصت أيضا على ألا يكون صاحب العلاقة قد أنتهى من عملية البناء لافتا إلى أنه في حالة الانتهاء من الأعمال الخرسانية لا يستفيد المواطن من الدعم المقدم على حديد التسليح وفقا لأحكام القرار إذ يتم إثبات ذلك عن طريق المعاينة التي يقوم بها المختصون في بنك الائتمان.

وبحسب القرار الوزاري تشمل سلة المواد الإنشائية المدعومة من الدولة الأسلاك الكهربائية والسيراميك والبورسلان والعازل المائي والحراري بقيمة 1500 دينار (نحو 4900 دولار) فضلا عن الأطقم الصحية بقيمة 300 دينار (ألف دولار تقريبا) موجهة حصرا لدعم المنتج المحلي والوطني.

ويتم توزيع دعم مواد البناء بحصول المواطن على 50 طنا من الحديد و100 متر مكعب من الطابوق الأبيض وألفي كيس أسمنت و450 مترا مكعبا من الخرسانة الجاهزة بحد أقصى 8460 دينارا (نحو 27 ألف دولار).

كما يتم توزيع الدعم أيضا على شكل 15 ألف قطعة طابوق أسمنتي بحد أقصى يبلغ 1920 دينارا (نحو 6ر3 ألف دولار) ومبلغ مقطوع (كاش) قدره خمسة آلاف دينار (نحو 16ر5 ألف دولار) للتكييف المركزي واختيار بين مادتين للأصباغ (التكسية الخارجية) بقيمة 800 دينار (نحو 2ر6 ألف دولار) أو الطابوق الجيري بحد أقصى 1300 دينار (نحو 4290 دولارا).

من جانبه قال رئيس فريق جودة المشاريع التنموية (فريق شبابي تطوعي) المهندس خالد العتيبي ل(كونا) إن الخيارات المحددة في المواد الإنشائية المدعومة قد تدفع بعض المواطنين إلى الاستغناء عنها مقابل بدائل أخرى الأمر الذي يؤدي إلى خلق سوق سوداء تعود سلبا على الاقتصاد الوطني.

وأوضح العتيبي أنه لتفادي أي إشكالية قد تنجم عن رفض البعض استخدام المواد الإنشائية المدعومة يتم تقديم الدعم للمواطنين في شكل مادي مباشر (كاش) لشراء المواد التي يرغب في استخدامها في تشييد منزله لا سيما أن «القرض الإسكاني المقدم من بنك الائتمان بالكاد يكفي لتشييد المنزل وحتى تشطيباته النهائية».

بدوره قال المواطن محمد المطوع الذي يقوم بتشيد منزله الجديد ل(كونا) إن تحديد الخيارات في المواد المدعومة يدفع بعض المواطنين إلى بيع المواد التي لا يحتاجون إليها لشراء مواد يرغبون فيها. وأضاف المطوع أن هناك ما يشبه «التعاون بين أصحاب القسائم في المدن الإسكانية الجديدة ولا يمكن اعتباره سوقا سوداء أو ثانوية إذ يقوم البعض بالتخلص من المواد التي لا يحتاج إليها باستبدالها مع جيرانهم الجدد».